المحتويات

الجزء الأول
نظرة عامة في القانون الوضعي

الباب الأول: الأحوال الشخصية 9

الباب الثاني: الأحوال العينية 11

الباب الثالث: الموجبات والعقود 13

الجزء الثاني
تنازع القوانين

الباب الأول: قاعدة التنازع 21

الفصل الأول: مميزات قاعدة التنازع 23

الميزة الأولى 23

الميزة الثانية 23

الميزة الثالثة 24

الفصل الثاني: عناصر قاعدة التنازع 26

أولاً - الفكرة المسندة 26

ثانياً- ضابط الإسناد 27

ثالثـــاً- القانون المسند إليه 28

الفصل الثالث: شروط تطبيق قاعدة التنازع 30
الشرط الأول 30
الشرط الثاني 30
الفصل الرابع: مصادر قاعدة التنازع 31
القسم الأول : المصدر الأول : تشريع 31
المصدر الثاني: المبادئ القانونية العامة 34
المصدر الثالث : العرف 36
المصدر الرابع: المعاهدات الدولية 36
المصدر الخامس الاجتهاد 37
الوظيفة الأولى 37
الوظيفة الثانية 37
المصدر السادس: الفقـــه 38
الباب الثاني: التصنيف او التكييف 39
الفصل الأول: موضوع التصنيف 41
القسم الأول: المثال الأول: قضية ميراث المالطي 42
القسم الثاني : المثال الثاني : وصية الهولندي 44
الاحتمال الأول: شكل الوصية أو الواقعة القانونية. 44
الاحتمال الثاني: أهلية الموصي للإيصاء 45
القسم الثالث: المثال الثالث: زواج اليوناني الأرثوذكسي 46
الفصل الثاني: القانون الذي يحكم التكييف 48
القسم الأول : التكييف طبقاً لقانون القاضي 48
القسم الثاني: التكييف وفقاً للقانون الذي يحكم النزاع 51
القسم الثالث : إجراء التكييف وفقاً للقانون المقارن 53

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث: القانون الذي يحكم التكييف في لبنان 54
القسم الأول : موقف الفقه 54
القسم الثاني : موقف الاجتهاد أو القضاء 54
الباب الثالث: الإحـــالة 59
الفصل الأول: نظرية الإحالـــة 61
القسم الأول : نطـاق الإحالـــة 63
القسم الثاني : أنواع الإحـــالة 65
الفقرة الأولى: الإحالة من الدرجة الأولى ـ (الرد) 65
الشروط الثلاثة 65
الفقرة الثانية : الإحالة من الدرجة الثانية 66
الفقرة الثالثة: تقييم الإحالة 68
الفصل الثاني: الإحالة في القانون اللبناني 79
الفصل الثالث: إشكاليات الإحالة 81
الباب الرابع: تطبيق القانون الأجنبي 85
الفصل الأول: أساس تطبيق القانون الأجنبي 87
القسم الأول: النظرية الأولى: فكرة احترام الحقوق المكتسبة 87
القسم الثاني: النظرية الثانية: الطابع الواقعي للقانون الأجنبي 87
القسم الثالث : النظرية الثالثة: الطابع القانوني للقانون الأجنبي 88
الفصل الثاني: مركز القانون الأجنبي أمام القاضي الوطني 89
القسم الأول : القانون الأجنبي أمام قضاة الأساس 89
الفقرة الأولى: إثبات القانون الأجنبي 90
النبذة الأولى: عبء إثبات القانون الأجنبي 91
النبذة الثانية : طرق أو وسائل إثبات القانون الأجنبي 94

Scanned by CamScanner

النبذة الثالثة: سلطة القاضي اللبناني في تطبيق القانون الأجنبي .. 99
النبذة الرابعة : تعذر إثبات مضمون القانون الأجنبي 100
القسم الثاني : القانون الأجنبي أمام محكمة التمييز 101
الفقرة الأولى: الرقابة على تطبيق قاعدة التنازع 101
الفقرة الثانية: الخطأ في التصنيف أو الخطأ في التكييف 101
الفقرة الثالثة: الخطأ في تفسير قاعدة التنازع الأجنبية 102
الفقرة الرابعة: بعض الاستثناءات التي تجيز للمحكمة العليا
إجراء الرقابة 103
النبذة الأولى : مراقبة التعليل 103
النبذة الثانية : الرقابة على احترام مبدأ الوجاهية في الدعوى ... 103
النبذة الثالثة: مراقبة تفسير القانون الأجنبي من خلال
فكرة التشويه 104
الباب الخامس: التحايل على القانون 105
الفصل الأول: شروط التحايل على القانون 109
الشرط الأول : التغيير الإرادي لضابط الإسناد 109
الشرط الثاني: نية التحايل على القانون 111
الفصل الثاني: أثر التحايل على القانون 113
الوضع الأول 113
الوضع الثاني 113
الباب السادس: النظام العام 117
الفصل الأول: شروط الدفع بالنظام العام الحمائي أو الاستبعادي 123
الشرط الأول: إشارة قاعدة التنازع الوطنية إلى قانون أجنبي 124
الشرط الثاني: توافر مقتضى من مقتضيات النظام العام 124

Scanned by CamScanner

الصفة الأولى: إنه نظام عام ذو صفة وطنية : 124
الصفة الثانية: إن النظام العام في القانون الدولي الخاص 124
الصفة الثالثة: إن النظام العام في القانون الدولي الخاص
هو قضائي 125
الفصل الثاني: آثار الدفع بالنظام العام الحمائي أو الاستبعادي 126
الأثر الأول: الأثر السلبي للنظام العام في القانون
الدولي الخاص 126
الأثر الثاني: الأثر الإيجابي للنظام العام في القانون
الدولي الخاص 128
الأثر الثالث: الأثر المخفف للنظام العام 128
الوضع الأول 129
الوضع الثاني 129

الجزء الثالث
الاختصاص القضائي الدولي

القسم الأول: قواعد الاختصاص القضائي الدولي 137
الفقرة الأولى: القاعدة العامة للاختصاص القضائي الدولي 137
الفقرة الثانية : الدعاوى المتعلقة بمال واقع في لبنان 137
الفقرة الثالثة: الدعاوى المتعلقة بعقد أبرم في لبنان واشترط تنفيذه
أو تنفيذ أحد الالتزامات الرئيسية الناشئة عنه في لبنان 138
الفقرة الرابعة : الدعاوى المتعلقة بعقد تمثيل تجاري 138
الفقرة الخامسة : الدعاوى المتعلقة بصحة أو مخالفة
امتياز ممنوح 139
الفقرة السادسة : الطلبات الرامية إلى اتخاذ تدبير موقت أو
احتياطي في لبنان 139

Scanned by CamScanner

الفقرة السابعة : الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية 140
الحالة العامة 140
الحالات الخاصة 141
الحالة الأولى : الدعاوى الرامية إلى تسليم الصغير إلى من
له حق ضمه إليه 141
الحالة الثانية: الدعاوى المتعلقة بالنسب والولاية على المال 142
الحالة الثالثة : الدعاوى الرامية إلى معارضة إبرام عقد زواج 142
الحالة الرابعة: الدعاوى الناشئة عن عقد زواج تم في بلد
أجنبي بالشكل المدني 142
الفقرة الثامنة : الدعاوى المتعلقة بالإفلاس : 143
الفقرة التاسعة : الدعاوى المتعلقة بالإرث 143
الفقرة العاشرة : الدعاوى الشخصية 144
الفقرة الحادية عشرة : اختصاص المحاكم اللبنانية المقرر
بصورة احتياطية 144
القسم الثاني: طبيعة الاختصاص الدولي 147
القسم الثالث: الحصانة القضائية في الحقل الدولي الخاص 149

الجزء الرابع
آثار الأحكام الأجنبية في لبنان

الباب الأول: تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقاً للقواعد المقررة
في القانون اللبناني 155
الفصل الأول: لزوم اقتران الحكم الأجنبي بالصيغة التنفيذية
لأجل تنفيذه في لبنان 157
القسم الأول : اقتصار الصيغة التنفيذية على الأحكام المتضمنة
التزامات تستدعي اتخاذ إجراءات تنفيذية. 157

منشورات زين الحقوقية

Scanned by CamScanner

القاعدة الأولى 159
القاعدة الثانية 160
القسم الثاني: قيمة الحكم الأجنبي قبل اقترانه بالصيغة التنفيذية. 160
الفقرة الأولى: أثر الحكم الأجنبي كواقعة مادية 161
الفقرة الثانية: القوة الثبوتية للحكم الأجنبي 162
النبذة الأولى: الحكم الأجنبي كوسيلة إثبات للواقعات
التي تضمنها 163
النبذة الثانية: الحكم الأجنبي كوسيلة إثبات لما قضى به
أي كوسيلة إثبات للحقوق التي أعلنها أو أنشأها 163
الفقرة الثالثة: الحجية العائدة للأحكام الأجنبية المتعلقة
بالأهلية وبالأحوال الشخصية وبالقرارات الرجائية. 163
النبذة الأولى: المقصود بالمفاعيل التي تنتجها حتما في لبنان
الأحكام الأجنبية المتعلقة بالأهلية وبالأحوال الشخصية
والقرارات الرجائية الأجنبية. 166
النبذة الثانية: قوة القضية المحكمة للأحكام الأجنبية
في لبنان 167
الفصل الثاني: شروط إعطاء الصيغة التنفيذية للحكم الأجنبي
في لبنان 174
القسم الأول: الشرط الأول: صدور الحكم الأجنبي عن قضاة
مختصين بإصداره 175
القسم الثاني: الشرط الثاني: اكتساب الحكم الأجنبي قوة
القضية المحكمة والقوة التنفيذية في البلد الذي صدر فيه 176
القسم الثالث: الشرط الثالث: حصول تبليغ الدعوى إلى المحكوم
عليه، وتأمين حقوق الدفاع له 177

Scanned by CamScanner

القسم الرابع : الشرط الرابع : صدور الحكم الأجنبي باسم دولة تسمح بتنفيذ الأحكام الأجنبية على أراضيها (شرط المعاملة بالمثل) 178

القسم الخامس: الشرط الخامس : عدم مخالفة الحكم الأجنبي للنظام العام 180

الفقرة الأولى: النظام العام المتعلق بالأصول. 181

النبذة الأولى: وجوب مراعاة الحكم الأجنبي مبدأ الوجاهية وحقوق الدفاع 182

النبذة الثانية: وجوب أن يكون الحكم الأجنبي معللاً 182

النبذة الثالثة: عدم مخالفة طرق الإثبات الأجنبية قواعد النظام العام اللبناني 183

الفقرة الثانية : النظام العام المتعلق بالموضوع 183

القسم السادس : الشرط السادس : عدم صدور حكم لبناني بذات النزاع الذي أدى إلى صدور الحكم الأجنبي 183

القسم السابع : الشرط السابع : عدم وجود دعوى عالقة أمام المحاكم اللبنانية بذات النزاع ومقامة بتاريخ سابق للدعوى التي صدر فيها الحكم النهائي 184

الفصل الثالث: أصول تقديم طلب الصيغة التنفيذية 187

القسم الأول : الأصول الواجب اتباعها في تقديم طلب الصيغة التنفيذية 189

القسم الثاني : النظر في طلب الصيغة التنفيذية 190

القسم الثالث : سلطة القاضي الناظر في طلب الصيغة التنفيذية 190

القسم الرابع : طلب الصيغة التنفيذية بصورة طارئة 195

الفصل الرابع: آثار اكتساب الحكم الأجنبي الصيغة التنفيذية 196

Scanned by CamScanner

القسم الأول : مدى الآثـــار 196
القسم الثاني : الآثار الناتجة عن رفض الصيغة التنفيذية 196
الفصل الخامس: تنفيذ الأحكام الأجنبية وفقاً للمعاهدات الدولية 198
القسم الأول : الشروط الشكلية لقبول طلب التنفيذ 198
القسم الثاني : الشروط الموضوعية لقبول طلب التنفيذ 199

الجزء الخامس
الجنسيـــــة

الفصل الأول: اكتساب الجنسية 203
الفصل الثاني: فقدان الجنسية واستعادتها 204

الجزء السادس
مركـــز الأجـــانب

فصل وحيد القيود الواردة على حرية الدولة في تنظيم وضع الأجانب
القسم الأول: القيود الاتفاقية 207
القسم الثاني : القيود المقررة بمقتضى العرف الدولي 207

Scanned by CamScanner